

الفيدرالية والديمقراطية للعراق

المادة السابعة عشرة: الحكومة الإقليمية:

تتكون من رئيس مجلس الوزراء الإقليمي ونوابه وعدد من الوزراء الإقليميين، يرأس كل واحد منهم إحدى الوزارات ويمعرفة رئيس الإقليم وبموافقة المجلس التشريعي الإقليمي.

المادة الثامنة عشرة:

- ١- إعداد الموازنة العامة الإقليمية وإرسالها إلى المجلس التشريعي الإقليمي لإقرارها -القرارات الإدارية التنفيذية العامة-.
- ٢- إصدار الأنظمة والتعليمات والأوامر الإدارية.
- ٣- تعيين الموظفين الإقليميين وتحديد رواتبهم.
- ٤- إقترح مشروعات القوانين الإقليمية ورفعها إلى المجلس التشريعي الإقليمي.
- ٥- المحافظة على الأمن والسلم والنظام العام في الإقليم.
- ٦- تنفيذ القوانين الفيدرالية والإقليمية في حدود الإقليم.
- ٧- تكون الحكومة الإقليمية مسؤولة أمام المجلس التشريعي الإقليمي، وللمجلس الحق أن يسحب الثقة منها وفق القانون.
- ٨- وضع السياسة العامة للإقليم من النواحي السياسية والإقتصادية والإشراف على تنفيذها.
- ٩- تمارس الإختصاصات الوظيفية للسلطة التنفيذية الفيدرالية في حدود الإقليم إما بطريقة مباشرة من قبل ممثلين للدولة المركزية ضمن إختصاصاتهم الدستورية وإما بطريقة غير مباشرة بواسطة الموظفين من قبل الحكومة الإقليمية.

الهيئة القضائية الإقليمية

المادة التاسعة عشرة: تتكون الهيئة القضائية الإقليمية من قضاء إقليمي متكامل، والسلطة القضائية المنوطة بالحاكم وهي تتكون من محكمة التمييز، ومحاكم الإستئناف ومحاكم البدأة والصلح وغيرها من المحاكم الأخرى مثل محكمة العمل والأحوال الشخصية، وذلك للفصل في جميع المنازعات التي تقع في حدود الإقليم ويحدد القانون تفاصيل طريقة تشكيل هذه المحاكم وأنواعها ودرجاتها وإختصاصاتها.

أ- محكمة التمييز الإقليمي: هي الهيئة القضائية العليا لجميع محاكم الإقليم، وتتكون من عدد من كبار قضاة الإقليم ويتم إنتخابهم من قبل السلطة التشريعية للإقليم، وتتألف من عدة أقسام ويتكون كل قسم من رئيس المحكمة أو أحد كبار القضاة وعضوين من القضاة. إختصاصاتهم:

- تفسير أحكام ومبادئ الدستور الإقليمي.
- البت في دستورية وشرعية القوانين الإقليمية.
- البت في مخالفة الأنظمة العامة للقوانين.

- البت في مخالفة القوانين الفيدرالية المركزية لإختصاصات السلطات الإقليمية، والجهة التي تتولى النظر في الإحالة في هذا الموضوع هي المحكمة الاتحادية العليا.
- ب- محاكم الإستئناف: هي الهيئة القضائية العليا لمحاكم كل محافظة في الإقليم، وتتألف من رئيس وعدد من نواب الرئيس، وهي تنظر في الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم البدائية في منطقتها والقابلة للإستئناف.
- ج- محاكم البداء والصلح: وهي المحاكم البدائية التي تنشأ في مركز المحافظات، الأفضية والنواحي.

الخاتمة

أعلن وأقر البرلمان الكردي في يوم ٤ تشرين الأول ١٩٩٢، نظام الفيدرالية لكرديستان موضحاً فيه معالم العلاقة الوطنية للشعب العراقي.

هذا الإعلان والإقرار تم إستخلافه من قبل شعب كُردستان ومن صميم ممارسة التغيير الجذري والعميق لأوضاع أرض كُردستان، ليكون دليلاً واقعاً يقود خطى المستقبل العراقي فاستطاع بذلك أن يغني الفكر السياسي العراقي بتجربة حضارية مدنية متطورة وهي العمل الديمقراطي السليم والأخذ بنظام التعددية الحزبية والسياسية وإجراء إنتخابات حرة ديمقراطية ممارسةً وقيام الحكومة المدنية، وإحترام إرادة الجماهير سواء في الإدارة، أو الإعلام، وفي غيرها من أجهزة ومؤسسات الإقليم، ولقد أوضح الإعلان أن الحركة الوطنية الكُردية عندما تواجه هذا العالم لا بد لها أن تواجهه بفكر وعمل ونظام جديد لا أن تحبس نفسها في نظريات خشبية مغلقة ونظم إدارية المختلفة تقيد بها طاقتها وتعرقل تطور الشعب الكُردى.

والفيدرالية من الناحية الدستورية، هي ذلك الفرع من فروع القانون الدستوري الذي يبحث في النظام السياسي للدولة وكيفية تنظيم الحكم ومدى إختصاص النظام السياسي للدولة في شأن تنظيم حقوق الأفراد وحريةهم السياسية العامة والخاصة وواجباتهم، ووضوح الرؤية في مفهومها باعتبارها نظام اللامركزية السياسية، وإنها وإن كانت تعني إستقلالاً ذاتياً عن الحكومة المركزية إلا أنها لا يمكن أن تعني إطلاقاً إنفصلاً وإستقلالاً سياسياً ذلك لأن جميع مؤسساتها وأجهزتها ودوائرها تخضع لرقابة قضائية، وسياسياً تفرض تعديل وإعادة صياغة القوانين المنظمة لشكل الحكم في العراق لتخدم العلاقات السياسية والإجتماعية الجديدة التي تقيمها الديمقراطية السياسية تعبيراً عن الديمقراطية الإجتماعية، كذلك فإن العدل والحرية وحقوق الإنسان والمجتمع الأهلي والتعددية الحزبية، هي حقوق مقدسة لكل مواطن، لا يمكن أن تكون سلعاً غالية السعر وبعبدة المنال عن الشعب بل لا بد أن تصل هذه البديهيات الحياتية الى كل مواطن عراقي مجاناً - كما هو الحال في كُردستان اليوم- ولا بد أن تصل إليه من غير قيد أو شرط أو موانع قانونية أو مادية أو تعقيدات إدارية.

إن معالم المجتمع الكُردى اليوم قد تحددت على أنه مجتمع مدني ديمقراطي يقوم على أساس العدل والمساواة وتكافؤ الفرص هذه وغيرها أكثر، ما لا تستطيع بها أن تجعل من الحكم المركزي الموحد أو الأخذ بالنظم المركزية الإدارية بشتى صنوفها وأوصافها من اللامركزية الإدارية الإقليمية - أو ما تسمى بالإدارة المحلية، أو الحكم المحلي أو اللامركزية الإدارية الإقتصادية «المصلحية» أو اللامركزية الثقافية أو الأخذ بنظام الحكم الذاتي الداخلي، بتحقيقها وبحسمها أو وضع حل لمشكلة الدولة ذاتها وبغية الوصول الى التكامل الوطني والإستقرار السياسي والتكامل الإقتصادي.

فالتنظيم الإداري بأسلوبه النظام المركزي الموحد أو نظام اللامركزية الإدارية يجعل من الدولة والمجتمع والإقتصاد الوطني في خدمة المركز سواء كان هذا المركز «العاصمة» أو «الحزب الأوحده» أو

القائد أو القومية الغالبة عددياً في الدولة.

لأن هذا المركز من خلال وجوده أو كثرة عدد أنصاره أو كثرة وغالبية عدد مواطنيه، يشغل مساحة أوسع وأكثر أهمية ومركزاً أفضل من البقية أو من الآخر، أياً كان ذلك، سواء كانت تعني الأقاليم والمحافظات أو الأحزاب والتنظيمات المعارضة أو «الرديفة» أو «العضيدة» أو من القومية الأقل عدداً، لأنه على الأقل أهل هذا المركز يأخذون جميع المناصب القيادية وحصّة الأسد من جميع وظائف الدولة الأخرى ويسيطرون على السياسة الداخلية والخارجية ووزرائها ودوائرها، وعلى القوات المسلحة والجيش من حيث تنفيذها وإدارتها وإحتوائها وتحركاتها من إعلان الحرب وإستمرارها أو قبول الهدنة وطريق السلام وإستغلالهم للثقافة والإعلام ووسائلها المقروءة والمسموعة والمرئية، وإحتكارها للإقتصاد والمال الوطني وإدارات التنمية العامة في الدولة. فيأخذ المركز كل شيء ولايعطي للفرع أي شيء. وليس من الغريب أن تتم السيطرة على هذه المسائل جميعها وتستخدم هذه المزايا والفوائد والمصالح الى أقصى حد، وعن طريق القانون أيضاً، لذلك فإن الخطر المدمر في المجتمع هو أن يكون القانون بيد هذا «المركز».

نجد الفقيه البلجيكي Wauwe يشكو ويتألم من ظاهرة عدم التكامل الوطني في بلجيكا وسوء التنظيم الإداري في الدولة، بالرغم من تقدم وتطور المجتمع البلجيكي وبإعتباره أحد الدول المتقدمة مدنياً وحضارياً وإقتصادياً، فهو يقول:

«لذلك ينبغي الوصول الى حل مقبول سواء للفلاندر أو للفالون... ونتيجة لذلك فإن نظام الحكم الموحد مع معرفة التطبيق الكامل المتناسب عددياً هو نظام يرفضه السكان "الفالون" ولاينبغي بعد إلا حل واحد مقبول هو الإصلاح الجذري لهيكل الدول البلجيكية على أساس فيدرالي "إتحادي"»^(١).

هذا ما يفكر به الفقه البلجيكي فما بالننا نحن العراقيون نعيش قرابة ثمانية عقود في ظل حكم مركزي موحد متعننت فاشل.

ففي نظام المركزي غالباً يبرز في الساحة الحاكم الفرد، ويترك رأس الحاكم برأس الهيئة التشريعية «إن وجد» ويتم إنشاء القواعد القانونية بطريقة شبه ميكانيكية وفق رأيه ومزاجه الشخصي غالباً، فيجعل من ذاته تاريخاً وجغرافية «عراق صدام» وديناً «حفيد الدوحة الهاشمية الشريفة» وعلماً ورياضة وفناً، فهو «الضرورة» و«الملهم» وفكر معصوم من الخطأ، وقوله قانون، ورأيه هو الراجح والأولى.

وعلى خلاف ذلك إن وجد جيش عسكري مدرب، وقوة لشرطة مدنية قوية جديرة بالمحافظة على مصالح الولايات الفيدرالية العراقية، والحفاظ على حدود العراق الدولية، هل كان بإمكان حكم مركزي تهديد الكويت بإجتياحه، لكن حصل ذلك في ظل حكم دكتاتوري يغزو تلك المدينة الواعدة، من أين كان يستطيع هذا الحاكم الفاشل الجاهل من بغداد تحريك قواته؟

الفيدرالية والديمقراطية للعراق

بل أكثر من ذلك إن وجدت فيدرالية وديمقراطية للعراق، وعززت ودعمت، هل كان بالإمكان أن يأتي حاكم دكتاتوري جاهل ويغصب السلطة والحكم في العراق غصباً وإغتصاباً ويهزم الإنسان في العراق وينهزم الوطن، قبل أن يهزم في حرب إيران أو في حرب الخليج الثانية، هذه الولايات والمآسي والكوارث من إفرازات حكم فرد واحد وحكم مركزي واحد، فرض أطروحاته الثورية القومية الدوغماتية الجاهلية على العراق وعلى حساب المواطن العراقي والوطن الجريح.

نعيد القول إن مصير حقوق الكُرد في العراق يتعلق بمصير الديمقراطية وإزاحة جميع الأوضاع اللاديمقراطية والدكتاتورية. فلا خير ولا أمل ولا هو من العقل السياسي السليم أن يتصدى جانب من الفكر السياسي أو الفكر القومي أو الوطني في العراق لمطامح وآمال الكُرد من حيث ربط حقوق الكُرد بأحلام التقسيم والانفصال. يؤدي هذا التفكير السيء إلى بذر التفرقة بين المسلمين وإضعاف تيار الحركة القومية العربية وإعاقة سيرها في العراق وتهديد الإستقلال الوطني والسلام والأمن في الدولة. يدعوننا الحق الظاهر والباطن والعدل الدائم أن ننظر في أمورنا وقضاياها بأنفسنا وبإرادتنا الحرة، وأنْ لانسمح للقوى الأجنبية والإقليمية من إستغلالنا وإستثمار مصائبنا والتحكم في مصيرنا. بدعوى الدفاع عنا.

هدف إنشاء الدولة الفيدرالية هو تحقيق الديمقراطية في إدارة الحكم وتأكيد حق الشعب وإدارة شؤونه، فضلاً عن انه يهدف إلى تقسيم وتوزيع وظائف الدولة بين العاصمة وبين أقاليمها ونقل مهمة سير السلطات والمرافق والمؤسسات العامة والإقليمية إلى الهيئات الدستورية الإقليمية أي تقسيم وظيفة الدولة بين الجميع وعدم إحتكارها بيد الشخص الواحد.

تساهم الفيدرالية إلى حد كبير في تثبيت الإستقرار وتأمين مبادئ السلام والأمن العام في الدولة. وتمنع إلى حد كبير أيضاً أو بشكل مطلق قيام الانقلابات العسكرية المتكررة وتغيير النظام السياسي في الدولة كل مرة بإنقلابات عسكرية وسياسية، إذ أن تقسيم سلطات الدولة الدستورية بين المركز والولايات الفيدرالية، يمنع ويتعذر معه قيام حركة إنقلابية إذا ما تمت في ولاية دون غيرها فلا يتبعها بالضرورة جميع ولايات الدولة.

أعتقد إن كنا وطنيين مخلصين وإذا ما أردنا بقاء العراق دولة موحدة وكياناً مستقلاً علينا أن ننطلق من الإيمان العميق بالوحدة التي يثريها التعدد – الوحدة من خلال التعدد، والشعب يحكم نفسه بنفسه عن طريق ممثليه الشرعيين ويستند الحكم فيه إلى أهله جميعاً، والوحدة التي يريدها المواطنون الكُرد هي تلك التي لاتعمل على إخفاء التعدد وطمسه وقمع الفروق الذاتية وإخفائها، أما الوحدة التي تنطوي على القهر والقسر والظلم فهي ذاتها تنخر وتنهش ذاتها وتزعزع جذورها ووجودها.

وأخيراً هل فرض علينا جبراً وغصباً أن نعتقد بأنه كلما أتى الحل والعلاج لمشاكلنا الوطنية من يد الكُرد ومن بقية الجماعات القومية في الدولة كالتركمان وغيرهم فإنه الداء السقيم وليس من ورائه إلا التقسيم والانفصال وتهديد الوحدة الوطنية، والداء القاتل الذي يأتي من يد الحاكم والنظام في بغداد هو الحل والعلاج الشافي.

هذا وضمان حقوق الكُرد وكُردستان، وتأمين الأمن والسلم في العراق العزيز عن طريق الأخذ بنظام الفيدرالية اليوم في كُردستان وغداً في العراق إن شاء الله. وإعلان البرلمان الإقليمي في يوم ٤ تشرين الأول ١٩٩٢ هذا الحل المدني العصري. مما يؤسف له أن هذا الإعلان، وحتى اليوم مازال يعيش في كُردستان، في ظل تهديد الحكومة المركزية، حيث قامت حكومة بغداد بدون أية ذرة من الحس الوطني والإنساني بفصل جزء من العراق وسحب جميع المؤسسات الحكومية والإدارية من كُردستان وقطع العلاقات الاقتصادية بين أبناء البلد الواحد.

أمام هذا الوضع الدامي والمؤسف في كُردستان وبقية أجزاء العراق، أثار إعلان الفيدرالية الذي جاء لملء هذا الفراغ الدامي سياسياً وإدارياً في هذا الإقليم. نجد من جانب آخر جاءت ردود فعل متناقضة وتفسيرات مختلفة جاء أغلبها من خارج الوطن. إذ جاء الرفض والإستنكار من السادة الكرام دون أن يكون أغلبهم قد عاش الوضع المزري الذي يعيش فيه الكُرد، فالأمر أشبه بمن تكون يده في النار وآخر يده في الدهن، فالذي يعيش في حدود الحصار الإقتصادي الثلاثي «الدولي، الإقليمي، الداخلي». وفي غياب النظام والسلطة والإدارة والبلدية يفكر حتماً بالضرورة وبصورة مختلفة عن الذي يعيش ويناقش الموضوع وهو بعيد عنه.

الآراء والإستنتاجات المعارضة للفيدرالية في تدفقها وتعارضها تتميز بأنها لا إتفاق بينها سواء من حيث المبدأ والمنطق أو من حيث النتيجة والنهاية، منها يعارض تطبيق الفيدرالية بدوافع إسلامية، وعلى أسس من الشرع الإلهي المنزل، وهناك فئة ثانية من الكتاب سردت أسباب رفضها لأسباب قومية: القومية العربية، من أن الفيدرالية تهدد وحدتها وحريتها وإشراكيتها الماضية والحاضرة والمستقبلية، وفئة ثالثة ركزت في رفضها ومعارضتها إستناداً الى مصالح الوحدة الوطنية ووحدة العراق أرضاً وشعباً، والحجج التي تستند عليها تقوم في العراق على سوء تقدير الوقت وعلى وحدة المعارضة الوطنية وإنها طريق يتجه نحو تقسيم وإنفصال العراق. والمتبع لهذه الكتابات والآراء السياسية -غير القانونية- يلاحظ أن جلّها ركّز على مساوئ النظام الفيدرالي والمطالبة بإلغائه وإسقاطه بأي وسيلة سلمية كانت أم عسكرية والعمل على إستعادة المركزية والحفاظ عليها، والإلتزام بها في بناء مستقبل العراق، وما يلاحظ أن آراء الراضين لم تهيء لها دراسة علمية ومحايمة مسبقة لهذا النظام من جوانبه السلبية والإيجابية، حتى تستبشر له خيراً أو سوءاً.

وكنت أظن أن المسؤولية الوطنية للمعارض السياسي تفرض عليه أن ينظم عقله وقلمه وفكره لتعزيز الحوار، الحوار لا المواجهة بين الكُرد وغيرهم من المعارضين لما يراه الكُرد، من أن الفيدرالية تحقق الخير والرفاهية والأمن والسلام بين جميع المواطنين العراقيين، التي يعينها الحفاظ على الوحدة الوطنية، ويدعو جميع المثقفين العراقيين من العرب والكُرد والتركمانيين والمسيحيين للبحث الجاد عن المستقبل السياسي للعراق دعماً يقرب ويوحد، لا صوتاً يفرق ويشتت.

أعتقد، ان كنا وطنيين مخلصين، وإذا ما أردنا بقاء العراق كدولة موحدة وكيان مستقل، علينا أن ننتقل من الإيمان العميق بالوحدة التي يثريها التعدد -الوحدة من خلال التعدد- ويحكم نفسه

الفيدرالية والديمقراطية للعراق

بنفسه، ويستند الحكم فيه الى أهله جميعاً وأن أهله على رأي واحد، والوحدة التي يريدها المواطنون الكُرد هي تلك التي لاتعمل على إخفاء التعدد وطمسه وقمع الفروق الذاتية والشخصية وإخفائها، اما الوحدة التي تنطوي على القهر والقسر والظلم فهي تنخر وتنهش ذاتها وتزعزع جذورها ووجودها.

ثم ما تثبته وقائع التاريخ والحال إن كل إعتراف وتحقيق للحقوق الكُردية في نطاق اللامركزية الإدارية، أو الحكم الذاتي أو الفيدرالية في نطاق الوحدة الوطنية العراقية، نلاحظ أن الأعداء التقليديين للحل السلمي في العراق هي الدول الإقليمية في الغالب تقف لها بالمرصاد لها وتبذل المحاولات المستمرة وتقوم بالأعمال الإستفزازية لإفشالها وعدم فسح المجال للشعب العراقي أن يعيش في سلام ووثام، حيث تثبت تجربة إعلان الحكم الذاتي وإصدار بيان «إتفاقية» أثار لعام ١٩٧٠، كيف وقفت تلك الدول ضدها وأجهضت تنفيذها. والحال اليوم في إعلان الفيدرالية كيف تحاربها تلك الدول، فإن كانت تلك الدول ضد هذه التطلعات المحدودة للكُرد وتندفع بمحاربة هذه النظم القانونية الداخلية وتعمل دائبة لإفشالها وتقصير عمرها والقضاء عليها، فكيف تكون الحال في حالة نشوء كيان كُرد في حدود دولة كُردية مستقلة.

هذا الإنكار المحجف للوجود الكُرد على أرضه وحقه المشروع والطبيعي في الحياة، وإستمرار واقع الحرب المدمرة والعدوان المستمر عليه لا نظير له في دول العالم، لذا كان من المعقول واللازم أن تؤدي هذا الحرب الضروس والعدوان المستمر والإنكار الدائم للوجود الكُرد الى إيجاد مبررات شرعية ونقاط إستقطاب.

ليس هناك في العراق شرح وصدع بين الجماعات القومية والدينية، والصراع بجميع قطاعاته الشعبية هو مع النظام الحاكم في بغداد.

وعلى الرغم من إتباع السياسة العنصرية والإبادة البشرية والتطهير العرقي وتدمير كُردستان، إلا أن المتهم والمسبب لهذه الكوارث والمأساة هو النظام الحاكم في بغداد.

لذا لاتزال الحركة الوطنية الكُردية في جنوب كُردستان تدعو بإستمرار للحفاظ على الوحدة الوطنية العراقية والإلتزام بسيادة دولة العراق، وإن إلتزامها بالوحدة والسيادة العراقية إلتزام ستراتيحي. والدليل أنها محافظة على حدود العراق الجغرافية والسيادة الخارجية والداخلية وإلتزمت بقوانينها وإدارتها في وقت أعلنت الحكومة العراقية واقعاً وقانوناً إنفصال كُردستان سياسياً وإقتصادياً وإدارياً عن باقي العراق. ومن هذه المفاهيم والحقائق الموجزة نستنتج أنه في العراق وإن كانت حقوق الكُرد غائبة في التطبيق العملي وفي العقل السياسي للسلطة إلا أنها وجدت حضوراً دائماً مشرفاً جديراً بالتقدير لدى جميع قطاعات الشعب العراقي، كما وجدت حيزاً بشكل أو آخر في جميع أنظمة التنظيمات السياسية العراقية فالشعور الإنساني الوطني لأبناء العراق الأبني في الجنوب والوسط لم ينصب في إتجاه توقعات وأمانى النضال، والحكومات المركزية المتعاقبة ومرآهاتها الخاسرة دائماً، وإن من حسن الواقع أو الصدف الجميلة أن إتحد شعار الإسلاميين في الحسينيات والمساجد، والماركسيين في شارع الرشيد في المظاهرات شعبية قبيل إنقلاب ١٩٦٣ على نقطة مركزية واحدة

وهي «السلم في كُردستان».

وإني باحث كُردّي ونصير للحركة الوطنية الكُردية، منها وإليها أود وأتمنى وأعمل لأجل تحقيق مبدأ حق تقرير المصير للكُرد وبناء وحدتها القومية الوطنية وقيام الدولة الكُردية المسالمة، التي أود وأتمنى قيامها عند توافر شروطها ومستلزماتها الدولية والإقليمية والداخلية وما تتعلق بذاتية الشعب الكُردّي. كما أجد من الحق، القول بأنه ليس بين الكُرد والعرب صراع وخلاف ثابت ودائم، وإن العرب في العراق لم يقاوموا حق الكُرد في البداية ولم يكن أحد منهم في مراتب الجيش البريطاني- الهندي عند قضائهم على الحكومة الكُردية في جنوب كُردستان حتى عام ١٩٢٢، بل إستخدمت القوات البريطانية الجنود الهندوس في تلك العمليات الإرهابية لذا لم يشترك مواطنٌ عربيٌ واحدٌ ضد الأمانّي الكُردية. ثم ما حدث أن الدول الأجنبية هي التي ساعدت ومدت يد العون الى الحكومات العراقية بالأسلحة والتكنولوجيا الحربية ومنها المواد الكيماوية السامة، التي إستعملتها ضد الكُرد.

ولايزال هذا الشعار الإنساني يوحد جميع العراقيين من اليمين الى اليسار ومن الشمال الى الجنوب، حيث لاتزال الجذور التاريخية للعلاقات الإنسانية والمصالح الإجتماعية والإقتصادية بين أبناء الشعب العراقي هي أعظم وأشدّ أزرأً وأقوى إرتباطاً من السياسات العدوانية لنظام الحكم في بغداد لذا يقول الراحل البزاز بصدق:

«إن العراق ليس عراق العرب وحدهم إنه عراق العرب والأكراد على حد سواء»^(١)

كما وجاءت هذه الحقيقة كذباً في جريدة الثورة العراقية «إن الإضطهاد القومي الكُردّي لم يأت على أيدي ممثلي الشعب العربي قاطبةً. بل من قبل أولئك الذين إضطهدوا شعبهم العربي وأهانوا كرامته وداسوا حقوقه وقمعوا مشاعره القومية التحريرية. لذا فإن المضطهد والمضطهد واحد»^(٢).

وترتيباً على ما سلف وإستطراداً له، فحقوق الكُرد في العراق ليس مجرد مسألة كُردية بحتة أو لعرب العراق، بل هي في الواقع والحقيقة قضية إنسانية سياسية عراقية يتعين على جميع المواطنين العراقيين أن يسهموا إسهاماً فعالاً في التوصل الى حل سريع وعادل ودائم له ومن الطبيعي جداً أن تبذل الجهود الوطنية في هذا المجال، يجب أن تجري داخل نطاق دائرة المعارضة السياسية الوطنية العراقية، وفي هذا الوقت والفترة بالذات حتى يكون الحل إنجازاً وطنياً مهيئاً للتنفيذ والتطبيق في ظل الحكم الديمقراطي المستقبلي القريب إن شاء الله ويجب أن يكون الحل على أساس فرضية أساسية بديهية وهي إحترام حقوق الكُرد وخيارهم الوطني. حيث لم يعد من المقبول وبعد أكثر من ثماني عقود، التغاضي أو التهوين في وضع حل سلمي عادل لضمان وتأمين الحقوق الكُردية وذلك إنطلاقاً من أن هذه المسألة وفي حالة عدم التوصل الى حل سلمي لتأمينها ستؤدي بدون أدنى شك الى تعويق إستعادة السلام والأمن والنظام العام في الدولة وما يترتب على ذلك من أخطار ومخاطر الحرب المدمرة التي تحدد بالمجتمع العراقي البريء. فضلاً عن التوتر الدائم سواء عسكرياً أو

١- الغمراوي، ص ٤١٦.

٢- الحل السلمي، ص ١١.

الفيدرالية والديمقراطية للعراق

سياسياً بين الدول الإقليمية.

أقول لجميع المتشككين والوطنيين المتزلفين والقوميين المتعصبين ودعاة الإتهامات الجاهزة والمسبقة للكرد. وللرافضين للتطور والتقدم وسيادة القانون وإحترام إرادة الشعب والتعددية السياسية في العراق بأن الفيدرالية في كردستان هي فيدرالية لمستقبل العراق الزاهر. نعم «إن فيدراليتنا هي عراقية، ونعتبر الجيش العراقي جيشنا»^(١).

ولتأكيد تمسك القيادة الكردية بالنظام الفيدرالي ضمن عراق ديمقراطي موحد والدفاع عن الوحدة الوطنية العراقية أقام وزير داخلية حكومة كردستان في السليمانية دعوى قضائية على الحزب الشيوعي العمالي العراقي الذي سلك مسلكاً مناقضاً ومناهضاً لمصلحة الشعب العراقي وذلك من خلال تصرفات وصفت بالخطيرة حيث دعا الى إجراء إستفتاء شعبي حول فصل كردستان عن العراق. وقد جاء في لائحة الدعوى «قيام الحزب بإجبار بعض من المواطنين وبالأخص الأميين منهم لإعطاء الآراء حول الانفصال عن العراق حيث أن هذه التصرفات خطيرة جداً على مستقبل الحركة الكردية في كردستان العراق التي هدفنا الأول والأساسي هو تحقيق الإتحاد الفيدرالي المؤيد من قبل الأحزاب العراقية المعارضة وليس الانفصال قطعاً»^(٢). هذا وأصدرت محكمة بداءة أربيل حكمها المرقم ١١٢٣ في ٣ كانون الأول ٢٠٠١ بحل وإلغاء إجازة «حزب العمل لإستقلال كردستان» كما وتم تنفيذ الحكم^(٣).

وهذا ما يثبت مدى تمسك الحكومة الكردية في السليمانية بوحدة العراق شعباً وأرضاً وبإن الخيار الفيدرالي لارجوع عنه. ولايختلف موقف الحكومة الكردية في هتولير «أربيل» عنها، حيث أن المناضل البارزاني يؤكد على ذلك في جميع تصريحاته ومنه ما أعلنه صراحة في لقاء تلفزيوني مع محطة فضائية كردستان يوم ١ كانون الثاني ٢٠٠٢. ونشرته جريدة برايتي في اليوم التالي، بأن خيار الفيدرالية هو خيار الشعب الكردي الذي أقره في برلمانته المنتخب عام ١٩٩٣ وبأن الشعب الكردي سيدافع عن هذا الخيار. وكما يؤكد المناضل مام جلال على أنه «في الوقت الذي رفعنا راية الوحدة العراقية نؤكد بأننا نؤيد الوحدة الوطنية العراقية... وسنظل نرفعها حتى النهاية... ونرغب في الحفاظ على إستقلال العراق... وعلى وحدة الأراضي العراقية، لكننا نعتقد بأن الحفاظ عليها يكمن في وجود عراق ديمقراطي فيدرالي قادر على ضمان هذه الوحدة»^(٤).

إذا كان الشعب الكردي لايزال يتمسك بالتعايش الإختياري ويعلن إستعداده للدفاع عن عراق موحد فيدرالي فلماذا تفسر رغبة هذا الشعب حسب أهواء المتعصبين لإخماد التجربة الديمقراطية وحرية الفكر والإبداع ومسيرة الحركة الوطنية العراقية ككل.

١- اللواء كمال مفتي، جريدة صوت العراق، لندن، العدد ١٢١ في ١٩٩٣/١/٥.

٢- أنظر مجلة رفراندوم Referandum، العدد ٢، ابريل ٢٠٠٠. لندن.

٣- صحيفة ساليات، العدد ١٠٥٨ في ٢٠٠١/١٢/٢٨.

٤- صحيفة الإتحاد، العدد ٤٥٢ في ٢٠٠١/١٢/٢٨.

ان التجربة الديمقراطية في كُردستان هي فضاء سياسي قائم على التعددية السياسية والفكرية واحترام حقوق الإنسان والمجتمع الأهلي وهي تعبير عن إنتصار الحركة الوطنية العراقية بأجمعها، لذا فمن واجب كافة القوى الوطنية العراقية الحرص على نجاحها وتطويرها.

ومن هذا المنطلق ندعو الى درء هاجس التخوف وتأجيج المشاعر وتهويل المخاطر حول مستقبل العراق السياسي فالعقلية الظلامية تنطلق دوماً من أفكار سياسية خاوية ورافضة لمنطق المواكبة والتجاوب مع مستلزمات العصر وموجة الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.

إنّ عالمنا المعاصر يرفض مطلقاً المشاريع الشوفينية وتوظيف مفردات العسكرة وقرع طبول الخطر والحرب وتغييب الشرعية القانونية وتبني العنف وسياسة التوتر والأزمات.

تشهد كُردستان أجيالاً جديدة من الشباب تنشأ كل يوم وتتربى على حب الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الأهلي وهي قادرة على التعامل الجدي مع التيارات الوطنية العراقية من أجل بناء عراق يحقق طموح إرادة الشعبين الكُردى والعربي وسائر الجماعات القومية والدينية والطائفية وإقامة حياة جديدة للجميع ورفض كل الصور والنظم الدكتاتورية العسكرية والبوليسية.

إن الوضع في كُردستان يتطور يومياً بإتجاه الديمقراطية وبناء قاعدة حقيقية لعراق ديمقراطي فيدرالي موحد تُصان فيه كرامة الإنسان وحقوقه وعزته. ولاشك أن تحقيق ذلك هو في مصلحة جميع القوى والتيارات العراقية الكُردية والعربية والتركمانية والآشورية. لقد تم لأول مرة في تاريخ العراق إنبثاق حكم ديمقراطي برلماني في كُردستان العراق يعمل جاهداً من أجل بناء مجتمع عراقي مزدهر للجميع. وحقاً كما يرى المناضل مسعود البارزاني أن «الفيدرالية شعار واقعي يتمسك به الكُرد وقضية شعبنا لاتنتهي وإن تخلت أية دولة عن دعمها»^(١). وختاماً نقول لهؤلاء الرافضين والمعارضين والمنددين بهذا الحق فيما إختاره الكُرد وهو الفيدرالية قوله تعالى: «ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ماكانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله ولكن أكثرهم يجهلون» صدق الله العظيم.

١- صحيفة سبأ، العدد ١٠٥٢، في ١٦/١١/٢٠٠١.

ملحق:

يضم هذا الملحق الطلب الذي قدّمه المؤلف لغرض تسجيل رسالته للدكتوراه. والرد الذي تلقاه على طلبه حيث تم فيه تغيير عنوان رسالته بحيث حُذِف منه إسم كردستان.

السيد الدكتور عميد كلية الحقوق المحترم

تحية

أرجو التفضل بالموافقة على تسجيل رسالتي للدكتوراه «النظرية العامة للحكم الذاتي - دراسة تطبيقية في جنوب السودان وكردستان العراق»، وللعلم يتوافر لديّ الشروط القانونية المطلوبة ووافق الأستاذ الدكتور عبدالحميد حشيش على خطة البحث. ولكم جزيل الشكر.

الطالب

محمد أحمد عزيز

١٩٧٩/١/٩

إدارة الرسائل العلمية

حصل الباحث على الدرجات العلمية التالية:

١- ليسانس حقوق بغداد سنة ١٩٧٠

٢- دبلوم القانون الإداري بحقوق القاهرة سنة ١٩٧٦

٣- دبلوم القانون العام بحقوق القاهرة سنة ١٩٧٨

وافق القسم بعد تعديل العنوان الى «فكرة الحكم الذاتي والأقليات العرقية مع دراسة تطبيقات في الوطن العربي» ومع إجراء التعديلات اللازمة في الخطة على ضوء تعديل العنوان ومع إسناد الإشراف الى الأستاذ الدكتور عبدالحميد حشيش.

رئيس قسم القانون العام

الأستاذ الدكتور ثروت بدري

١٩٨٠/٦/١٤

الفهرست

7	مقدمة
11	القسم الأول الأصول النظرية التاريخية والقانونية لمفهوم الفيدرالية
13	الباب الأول ضرورة وأهمية الفيدرالية وتاريخ تطبيقاتها
16	الفصل الأول ضرورة وأهمية تطبيق الفيدرالية
17	المبحث الأول أهمية تطبيق الفيدرالية في العراق
29	المبحث الثاني ضرورة دراسة موضوع الفيدرالية
36	الفصل الثاني تاريخ تطبيق الفيدرالية
37	المبحث الأول التاريخ القديم للفيدرالية
40	المبحث الثاني الفيدرالية الأوروبية الحديثة
43	المبحث الثالث الفيدرالية الإسلامية «الولايات الإسلامية»
55	المبحث الرابع الفيدرالية الأمريكية
63	الباب الثاني الجذور الفيدرالية في العراق
65	الفصل الأول الفيدرالية العثمانية في العراق ونظام الولايات في العراق
71	الفصل الثاني نظام الفيدرالية في البصرة
79	القسم الثاني دراسة سياسية لنظام الفيدرالية في كُردستان
83	الباب الأول دوافع رفض الفيدرالية وتطبيقها في العراق

84	الفصل الأول الفيدرالية وخطورتها على الأمن الوطني والإقليمي
85	المبحث الأول الأمن الوطني والفيدرالية
92	المبحث الثاني الأمن الإقليمي والفيدرالية
96	الفصل الثاني الفيدرالية وخطورتها على المعاني الوطنية والقومية
98	المبحث الأول الفيدرالية وخطورتها على المصالح الوطنية العراقية
107	المبحث الثاني الحجج القومية-العربية لرفض الفيدرالية
118	الفصل الثالث معارضة الفيدرالية بدوافع إسلامية
133	الباب الثاني حقوق الكُرد في العراق وفي مفهوم المعارضة العراقية
135	الفصل الأول المفهوم السياسي لحقوق الكُرد وكُردستان في العراق
137	المبحث الأول التعريف بالحقوق الكُردية في العراق
143	المبحث الثاني الوحدة الوطنية وتأمين حقوق الكُرد
147	المبحث الثالث أزمة الحكم في العراق والديمقراطية
151	الفصل الثاني حق الكُرد في مفهوم المعارضة السياسية العراقية «المؤتمرات والاجتماعات»
152	المبحث الأول مؤتمر قيسينا ١٦-١٩ حزيران ١٩٩٢
154	المبحث الثاني مؤتمر صلاح الدين «هوليير» ٢٧ تشرين الأول ١٩٩٢
162	المبحث الثالث الاجتماع التداولي للمعارضة العراقية لندن: ٣-٤ نيسان ١٩٩٣
169	الباب الثالث الفيدرالية والمعاني الإنسانية والشرعية

172	الفصل الأول المعاني الإنسانية والشرعية في الفيدرالية
173	المبحث الأول الحرية والديمقراطية في معنى الفيدرالية
178	المبحث الثاني شرعية إعلان الفيدرالية في كُردستان
186	الفصل الثاني دوافع إعلان وتطبيق فيدرالية كُردستان والعيوب التي شابت إعلانها
187	المبحث الأول دوافع تطبيق الفيدرالية في كُردستان
190	المبحث الثاني العيوب التي شابت شكل إعلان الفيدرالية في كُردستان
194	الفصل الثالث النظام القانوني للفيدرالية في العراق
195	المبحث الأول كيفية بناء النظام الفيدرالي في الدولة
199	المبحث الثاني مشروع الدستور لجمهورية العراق الإتحادية
207	المبحث الثالث مشروع لدستور إقليم كُردستان - العراق
213	الخاتمة